مجلة جامعة أم القرى
للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية

معايير شروط الموضوعية والصدق والثبات في البحث الكيفي: دراسة نظرية

د. خالد احمد مصطفى حجر

د. خالد احمد مصطفى حجر

- أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى.
- حصل على الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من جامعة الخرطوم والدكتوراه من جامعة كنتكيت بالولايات المتحدة الأمريكية.
- له بعض البحوث العلمية في مجال اختصاصه.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية.

معايير شروط الموضوعية والصدق والثبات في البحث الكيفي
دراســة نظـرية

الملخص

تشير هذه الدراسة إلى أن الخصائص المميزة للظاهرة الاجتماعية والنوعية الفريدة للعلاقة التي تربط ما بين الباحث وموضوع دراسته تتطلب تصوراً بديلاً للشروط التي يضعها المنهج الوضعي لتحقيق الصرامة وتوفير شروط العلمية والصدق والثبات في البحث الاجتماعي.

فالمنهج الوضعي يرى أن "العلمية" في البحث الاجتماعي تتحدد بمدى الالتزام بمقاييس منهج العلوم الطبيعية، وأن الصرامة تتحقق بابتعاد الباحث عن الاعتبارات الذاتية والتزامه "بالموضوعية" تجاه الظاهرة المدروسة، وبتحقيق شروط الصدق والثبات كما يحددها البحث الكمي . غير أن الخصائص المميزة للظواهر الاجتماعية من ناحية والعلاقة الفريدة التي تربط ما بين الباحث وموضوع البحث في المجال الاجتماعي من ناحية أخرى، تجعل من تحقيق الموضوعية كما يحددها المنهج الوضعي أمراً مستحيلاً. وبينما يسعى المنهج الكمي لتحقيق المصداقية والصرامة العلمية من خلال شتى وسائل الضبط مثل الإحصاء القياسي واستخدام العينات العشوائية والقوانين الدقيقة لتحقيق الصدق والثبات، فإن النظام المعرفي الطبيعي الذي يرتكز عليه المنهج الكيفي يسعى للوصول إلى الغاية ذاتها، ولكن من خلال وسائل بديلة مناسبة لفهم الظواهر الاجتماعية.

كما تحاول هذه الدراسة أيضاً توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تحقيق المصداقية في البحث الكيفي والإجراءات المنهجية التي تستخدم في ذلك ، مثل التنويع والوصف المكثف والتأمل، وكيف يتم تحقيق شروط الصدق والثبات في البحث الكيفي على ضوء السمات المميزة للواقع الاجتماعي والعلاقات الإنسانية.

Measures of the Conditions of Objectivity, Validity and Reliability in Qualitative Research: A Theoretical Analysis

By

Dr. Khalid Ahmed Mustafa Hagar

Abstract

This article argues that the characteristic nature of social reality and the unique relationship between the researcher and the subject call for an alternative interpretation of the requirements of rigor and trustworthiness that are put forward by the positivist paradigm. These requirements include objectivity, reliability and validity.

The positivist paradigm argues that the degree of rigor of a scientific inquiry is determined by the extent to which it adheres to the standards of natural science methodology. Rigor is therefore achieved as the researcher moves from an attitude of subjectivity to an attitude of objectivity in relation to the phenomena and material being studied, and fulfills the conditions of validity and reliability as they are stated by the quantitative methodology. The characteristic features of social reality and the distinguished relationship between the researcher and his subject in the social world make it impossible to apply the notion of objectivity as positivism puts it. While the positivist paradigm seeks trustworthiness through the means of quantitative analysis such as parametric statistics and random sampling and fixed rules for achieving objectivity, reliability and validity, the naturalistic paradigm on which the qualitative methodology rests, seeks basically the same end but through different methods which are better suited for the understanding of social phenomena.

This article also explains how trustworthiness in qualitative research is achieved by various methodological procedures such as triangulation, detailed description and reflexivity, and how reliability and validity are achieved in qualitative research according to the distinguishing features that characterize social reality throughout the phases of qualitative inquiry.

المقدمة:

اتسمت العلوم الاجتماعية ومنذ نشأتها بطابع إشكالي يتجلى في النوعية الفريدة لموضوعها من ناحية، والعلاقة المتميزة التي تربط ما بين الباحث وموضوع دراسته من ناحية أخرى . وهما مسألتان مرتبطتان من وجهة نظر المنهج الذي يصبو إلى التعميم المصاغ في أطر نظرية أو قوانين من خلال الوصف المحكم للظواهر والقائم على قواعد محددة وصارمة. وقد انعكست هذه السمة الإشكالية التي تفرضها طبيعة هذا المجال العلمي على التكوين المنهجي للعلوم الاجتماعية بشكل خاص، فأخذت الآراء حول هذا الأمر مسارين: الأول يرى أن هذه الخاصية المميزة للعلوم الاجتماعية لم تحرمها صفة العلمية شريطة أن يظل منهج العلوم الطبيعية هو النموذج الأوحد الذي يجب أن يتبع عند البحث في الظواهر الاجتماعية، فاعتمد منهجاً كمياً في دراسته للظاهرة يخضع لكافة شروط الاتجاه الوضعي في البحث العلمي.

أما المسار الآخر فلا يشترط احتذاء نموذج العلوم الطبيعية لتحقيق صفة العلمية، بل يرى أنه يكفي لذلك الغرض السعي إلى بلوغ مستوى تلك العلوم بما يتناسب والطبيعة الفريدة للظاهرة الاجتماعية، ويرى أن حصر الظاهرة الاجتماعية في بوتقة القياس الكمي والإحصائي وإسقاط وسحب مناهج العلوم الطبيعية بصورة آلية على دراسة الظواهر الاجتماعية على الرغم من الفروق النوعية الموجودة بين هذين النوعين من الظواهر هو سلوك خاطئ، كما أن تضخيم تلك الفروق إلى درجة القطيعة المعرفية ما بين مناهج العلوم الطبيعية ومناهج العلوم الاجتماعية، لا يقل خطأ عن سابقه، حيث تستوجب حقائق العلم والمنهج العلمي ضرورة النظر إلى الظواهر الاجتماعية والطبيعية في وحدتها وفي تضادها وفي خصوصيتها وعموميتها، بعيداً عن النظرة الأحادية الضيقة. وكان لابد لرواد هذا المسار من اعتماد منهج كيفي يوفر البديل — أو المكمل — للمنهج الكمي، أو على الأقل يساعد في التوصل إلى نتائج لم يكن من الممكن التوصل إليها بواسطة الإجراءات الإحصائية أو أي من الوسائل الكمية الأخرى.

لقد أشبعت مناهج البحث الكيفي تلك الحاجة، وفرضت نفسها بقوة في المجال المعرفي للعلوم الاجتماعية، ولكن النظرة المزدوجة إليها ظلت قائمة، حيث ينظر إليها باعتبارها الأكثر قدرة لتناول بعض المفاهيم الهامة في الفكر الاجتماعي مثل مفاهيم القوة والأيديولوجية والمعاني الذاتية من ناحية، ومن ناحية أخرى تثار التساؤلات حول موضوعيتها وصدقها وثباتها عندما تقارن بتلك الأساليب الأكثر "علمية" المتوفرة للباحث الذي يستخدم طرق التحليل الكمية. ويؤكد الكثيرون من المهتمين بهذا المجال (مثل "أجار" (Agar, 1986) و "جوبا" (Guba, 1981) (و "كيرك" و "ميللر" (Kirk & Miller, 1986) أن المعايير أو المقاييس التي عادة ما يتم تقويم الدراسات الكيفية من خلالها لا تناسب هذا النوع من الدراسات، فمن غير الملائم محاولة إخضاع أسلوب التحليل الكيفي لمعايير الموضوعية والصدق والثبات حسب معايير الاتجاهات الكمية في تفسير شروط "العلمية" كما يراها المنهج الوضعي الذي يقوم أساسا على اعتبارات تتعلق بالظواهر الطبيعية التي تختلف اختلافا جوهريا عن الظواهر الإنسانية.

مشكلة الدراسة:

لم ينل المنهج الكيفي في البحوث الاجتماعية عبر تاريخه الطويل اهتماماً كالذي ناله خلال السنوات القليلة الماضية، ليس فقط نتيجة لطبيعته المعقدة ومكوناته المتداخلة، وإنما أيضاً لشعور الباحثين في

المجال الاجتماعي بأهميته في فهم الواقع الاجتماعي والظواهر الإنسانية بصورة عميقة وصادقة، نسبة لما يوفره للباحث من وسائل تمكنه من استخدام مهاراته ومعارفه ووجهات نظره في استجلاء الحقائق وتفسير الوقائع . فالمنهج الكيفي يوفر للباحث وسائل متنوعة لجمع البيانات مثل المقابلة والملاحظة ودراسة الحالة والسيرة الذاتية ، ويتيح له كل ما يمكن استخدامه للحصول على البيانات كالاستبانات بأنواعها ووسائل التسجيل الصوتي والمرئي والوثائق والنصوص وكل ما يرى الباحث بأنه ذو فائدة في تحليل الظاهرة المدروسة. كما يتيح المنهج الكيفي للباحث استخدام تجاربه الخاصة ووجهات نظره وأفكاره وتأملاته واستخدام عينة صغيرة الحجم يمكن أن تصل مفرداتها إلى عدد أصابع اليد الواحدة أو أقل.

لقد ساهمت هذه المزايا في ارتياد آفاق جديدة في البحث الاجتماعي والتمكن من دراسة كثير من القضايا، خاصة تلك التي لا يعرف عنها الكثير، أو تلك التي تتميز بالحساسية والعمق العاطفي، وطورت الدراسات التي تهتم بالسلوك والمبادئ والتجارب المعاشة والمعاني التي يكونها الأفراد حولها، والتي لا يمكن للوسائل البحثية القياسية المتعارف عليها سبر غورها.

هذه الخاصية المميزة للبحث الكيفي كانت هي نفسها أحد الأسباب في اتهامه بالخلل المنهجي وضعف الصرامة العلمية، لأنها تأخذه بعيداً عن المقاييس الكمية المتعارف عليها في إجراءات البحث العلمي حسب الاتجاه الوضعي الذي يهيمن على الساحة البحثية. فانغماس الباحث في بحثه بكل مشاعره وأحاسيسه وتأملاته، واعتباره هو نفسه أحد وسائل جمع البيانات الهامة أوجد تناقضاً أساسياً مع واحدة من أهم المعايير الوضعية للصرامة العلمية وهي الموضوعية، إذ أضحى من غير الممكن تحقيقها في المنهج الكيفي بالصورة التي ينادي بها الوضعيون الذين يطالبون بأن يقف الباحث في حياد تام مع الظاهرة التي يدرسها ويحرمون عليه تقييمها أو الحكم عليها أو إبداء أي شعور نحوها ، وأن يتعامل معها كما يتعامل مع أي ظاهرة طبيعية أخرى.

إن شروط منهج العلوم الطبيعية لمسألة الموضوعية لا يناسب العلوم الاجتماعية، ليس لأنها مرتعاً خصباً للانطباعات الذاتية، بل لأنها تنفرد بطابعها الخاص الذي يميزها عن العلوم الطبيعية وبمناهجها وضوابطها الصارمة التي تخصها. فالموضوعية في العلوم الاجتماعية لا تتحقق عن طريق سلبية الباحث إزاء الوقائع المدروسة؛ لأن التقويم جزء جوهري من تعامل الباحث مع الوقائع الإنسانية الواعية التي يدرسها والتي تصدر عن روية وتدبر وبالتالي تكون عرضة للتعديل والتبديل على أساس من الفهم والتبصر.

وبسبب طبيعته المميزة أيضاً اتهم البحث الكيفي بافتقاره إلى الصدق والثبات، ذلك لأنه لا يتبع الإجراءات التي رسمها المنهج الكمي في تحقيق هذين الشرطين. لقد حاول بعض الباحثين الكيفيين رد هذا الاتهام باستخدام بعض الإجراءات الكمية التي حاولوا من خلالها إضفاء سمة "العلمية" على أبحاثهم، إلا أنها تمت على حساب الارتباط ما بين وسائل جمع وتحليل البيانات الكيفية وطبيعة الفكر السوسيولوجي الذي تستند إليه. فكثير من التعديلات التي كانت تدخل على منهج التحليل الكيفي لم تستوعب كل معايير وأساليب التحليل الكمي ، بل التقت به في منتصف الطريق ، وكان أحد نتائج ذلك التوجه سلب المنهجية من محتواها النقدي والخروج بنتائج ناقصة كمياً وكيفياً. لقد اهتمت هذه الدراسة بمسألة الموضوعية ومعايير توفر الصدق والثبات في البحث الكيفي لتؤكد على أن البحث الكيفي يتمتع بها ، ولكن بناء على

شروطه هو وليس على ضوء الفرضيات الوضعية الضيقة.

أهمية الدراسة :

تأتي هذه الدراسة تحت ظروف يشهد فيها موضوع المنهجية في العلوم الاجتماعية جدلًا حاداً، وتحولات كبيرة، أملتها تحولات مماثلة في التراكيب الاجتماعية التي تستند عليها تلك العلوم. وبتصديها لموضوع المنهجية في مجال البحث الكيفي فإن هذه الدراسة تكون قد أسهمت في توضيح أحد الجوانب الهامة لهذا الجدل ، خاصة وأن البحث الكيفي يعاني من قصور شديد من جانب الباحثين فيما يتعلق بوسائله وإجراءاته ومناهجه، على الرغم مما يتمتع به من خصائص تساعد على فهم مختلف القضايا الاجتماعية بدقة وعمق.

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بقضايا المنهج في العلوم الاجتماعية في مختلف الدوائر العلمية، يلاحظ أن هذا الاهتمام قد ظل محصوراً إلى حد كبير في المجتمعات العلمية الغربية. لذا يؤمل أن تمثل هذه الدراسة إضافة مفيدة للمكتبة العربية ولتوجهات العمل العلمي المستقبلي في هذا المجال.

أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

١- التعريف بالمنهج الكيفي وتوضيح جوانبه المتشعبة وأبعاده ومكوناته الفلسفية والنظرية والمعرفية ولفت النظر إلى أهميته في الفهم العميق والمتبصر للواقع الاجتماعي.

٢- توضيح مفهوم الموضوعية ومحاولة الوصول إلى فهمه بما يتناسب وطبيعة البحث الكيفي والظواهر الاجتماعية والإنسانية بشكل عام.

٣- توضيح المعايير التي يتم على أساسها تحقيق شروط الصدق والثبات في البحث الكيفي والوسائل المختلفة التي تتبع لتحقيق الصرامة والمصداقية في البحث الكيفي.

٤- المساهمة في إثراء البحث في مجال منهجية العلوم الاجتماعية بشكل عام من خلال لفت النظر لهذا المجال تمهيدا لانطلاق بحوث أخرى تتناول القضايا النظرية والمنهجية في العلوم الاجتماعية بصورة أكثر شمولا.

منهج الدراسة :

تم إجراء هذه الدراسة من خلال الرجوع إلى الأدبيات المتنوعة في مجال المنهجية بشكل عام، ومنهجية العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص، وهي دراسة نظرية اعتمدت البحث المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوعها.

وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات نتيجة لقلة الدراسات العربية في مجال المنهجية بشكل عام وندرة الأبحاث العربية الرصينة القائمة على المنهج الكيفي على وجه الخصوص، إضافة إلى صعوبة ترجمة المصطلحات المتنوعة لهذا المنهج إلى اللغة العربية.

الخصائص العامة للبحث الكيفي:

البحث الكيفي بشكل عام هو محاولة الحصول على الفهم المتعمق للمعاني والتعريفات التي يقدمها المبحوثون لموقف ما عند سؤالهم حوله ، بدلاً عن القياس الكمي لميزات سلوكياتهم تجاه ذلك الموقف. ويوجد هذا الاهتمام في مختلف التقاليد البحثية الكيفية المتعددة التي برزت مؤخراً في مجال البحث الاجتماعي بشتى اهتماماته وميادينه، من أهمها الفنومنولوجيا (الظاهراتية) (phenomenology) والإثنوجرافيا(ethnography) والإثولوجيا البشرية (دراسة السلوك الطبيعي البشري) (human ethology) وعلم النفس البيئي (ecological psychology) وتاريخ

الحيـــــــــاة (life history) والتفاعلية الرمزية (symbolic interaction) والنظـريـــــــــــــة المجـــــــــــــذرة (grounded theory) والاســـــتدلاليـــــــــات (hermeneutics) وغيرهـــا. وعلـى الـرغم مـن تداخلـها وانطماس معـالم حدودها إلا أن لكـل مـن هـذه التقاليـد البحثيـة بـؤرة اهتمـام معينـة تمثـل محـور اهتمامـه. فالفنومنولوجيـا (phenomenology) مـثلاً تسـعى لفهـم التجربـة المعاشـة للأفـراد ونوايـاهم في عـالمهم المعـاش، وتحـاول الإجابة على التساؤل عـن مـاذا يعـني أن تكـون للفـرد تجربة مـا، وذلـك مـن خـلال دخـول الباحـث للواقـع المعاش للأفراد واستخدام الذات كأداة تفسيرية، انطلاقا مـن الإيمـان بـأن الاعتقـادات الذاتيـة لـدى المبحـوثين تتمتع بأولوية تفسيرية تفوق ما لدى الباحث من معرفـة نظرية (Jorgensen, 1989, p. 18).

وتـذهب الاسـتدلاليات (hermeneutics) إلى أبعد مـن ذلـك، حيـث يسـعى البحـث الاسـتدلالي لاسـتخدام تفسـيرات التجربـة المعاشـة للفهـم الأفضـل للأطر السياسية والتاريخية والثقافيـة الاجتماعيـة الـتي تجري فيهـا تلـك التجـارب، وهـي أيضـاً تتطلـب مـن الباحث دخـول الـدائرة التفسـيرية للفعـل المقصـود مـن خلال استخدام التجربة الذاتية (Allen & ,1990 Jenson) . أما منهج تاريخ الحيـاة فيسـتمد كـثيراً مـن مكوناته من كـلا التقليـدين الفنومنولـوجي والاسـتدلالي إضـافة إلى الإثنولوجيـا، ويعتمـد علـى أسـلوب المقابلـة المتعمقة للحصول على سرد متعمق لقصة حياة الفرد بمـا فيها من قضايا جوهرية ونقاط تحول.

وتعتـبر الإثنوجرافيـا – والـتي تمثـل حجـر الزاوية لعلم الأنثروبولوجيا – أقدم هذه التقاليد البحثيـة وأكثرهـا شمـولاً في محاولتهـا تشـريح الحيـاة اليوميـة للمجتمع المحلي فتبين معانيها وأنماطها وكل ما يتعلـق بها، مستخدمة وسائل بحثية متنوعة خلال فترة زمنية مناسـبة ينـدمج خلالهـا الباحـث في الحيـاة اليوميـة للجماعـة المدروسـة. ويعمـل جميـع الإثنـوجرافيين مـن منطلق حقلي واحد، ولكنهم يختلفـون كـثيراً في بـؤرهم التفسيرية، فبعضهم يرى الثقافة بمنظـار مـادي وضـعي يلـبس ثـوب التطوريـة الجديـدة (White,1959) ،أو الوظيفـية الجديـــــــدة (Gluckman, 1963) ، أو الجدلية الجديدة الـتي تعتـبر الثقافـة مصـدراً للنـزاع والصراع من أجل السـلطة (Singer, 1989) . وهنـاك فئة أخـرى مـن الإثنـوجرافيين يركـزون علـى الجانـب الأيديولوجي للثقافة بدلا عن المـادي أو الصراعـــــي كالبنيويـــــــــــ يـــن (Levi-Strauss, 1963) وعلمـــاء الأنثروبولوجيـــا الرمزيـــة والأنثروبولوجيـــا الإدراكية، حيـث ينظـرون إلى الثقافـة باعتبارهـا معـان ورموز مشتركة مابين أفراد المجتمع، وهو ذات التوجـه الذي ينتهجه مناصرو التفاعلية الرمزية في علم الاجتماع والتي تحاول فهم الطريقـة الـتي يسـتوعب الأفـراد مـن خلالهـا معنـى التفـاعلات الاجتماعيـة وكيفيـة قيـامهم بتحويلـها إلى رمـوز ذات معنـى، فيـتم تفسـير معـاني الكلمـات والإشـارات والعلامـات للحصـول علـى قواعـد التفاعل الذي يتم من خلالها.

وقد حـاول بعـض البـــاحثين الاثنـوجرافيين تجنب استخدام ما لديهم من أطر نظريـة عـن المعـــاني والتعريفـــات في تفســـير مظـــاهر الحيـــاة اليوميـــة في المجتمعـــات الـــتي يدرســـونها ، متـــأثرين في ذلـــك بالدراسـات الأنثروبولوجيـه للثقافـات البدائيـة الـتي هدفت إلى تبيان الاختلافات في السـلوك الاجتمـاعي مـا بين تلـك الثقافـات قبيـل انـدثارها. وقـد انطـوى ذلـك المنهج على ملاحظات مفصلة أجراها البـاحثون للـتمكن من رؤية الكون من خلال أعـين أفـراد تلـك الثقافـات، وهـو نفـس المـنهج الـذي اسـتخدم لدراسـة الثقافـات الفرعية في المجتمعات الغربية، والتي كـان مـن أبرزهـا الدراسات الكلاسيكية لمدرسة شـيكاغو وتابعيهـــم فيمـا

بعد. وكما أشار "دونز" (Downes) و "روك" (Rock) فإن الهم الأول لمثل هذا البحث هو فهرسة ووصف نظرة معينة للكون دون إقحام أي مشروع نظري خارجي عليها، فالناس لا يبنون حياتهم على المنطق السوسيولوجي أو تصورات الآخرين بل لديهم وسائلهم الخاصة بذلك Downes and Rock, 1986, p. (143) .

غير أن الوصف المجرد للحياة اليومية – وعلى الرغم مما ينتجه من صور شيقة لها- يبرز العديد من أوجه القصور عندما ينظر إليه من منظور البحث الاجتماعي الناقد، حيث لا يتم وضع معتقدات وسلوكيات الناس في المجتمع المدروس في إطار تاريخي أو بنائي، نسبة للاكتفاء بوصف مختلف أطر الوعي دون التطرق إلى كيفية وجودها. وهذا بدوره يؤدي إلى مشكلة أخرى وهي الميول إلى اعتماد نظرة غير ناقدة لمعتقدات ووعي المبحوثين مما ينتج عنه نسبية تحليلية تساوي بين الرؤى المتباينة نتيجة للنظرة السطحية غير المتعمقة. فالاكتفاء بالوصف المجرد لوقائع الحياة اليومية يولد انطباعا كاذبا، إذ يبدو وكأنه المنهج السوسيولوجي "الموضوعي" المجرد من الأحكام القيمية لأن الباحث يبدو فيه "محايداً" يترك الفرصة للمبحوثين للتعبير عن تفسيراتهم الخاصة لظروفهم الاجتماعية.وتجنباً لاستغلال هذا التوجه من جانب الباحث واستخدامه لتبرير الأيديولوجية المهيمنة فقد برز جيلٌ جديدٌ من الإثنوجرافيين الذين يحاولون مؤالفة التركيز التقليدي على المعاني والتعريفات الخاصة بالمعنيين عند دراسة ظاهرة ما، مع التبصر المستمد من النقد الاجتماعي بهدف الوصول إلى معتقدات المبحوثين الذاتية لتحليلها بنائيا في إطار تاريخي أوسع .

إن اهتمام البحث الكيفي بالواقع المدروس ومحاولة سبر غوره بعيداً عن الافتراضات المسبقة أو الأطر النظرية الجاهزة قد أدى إلى بروز منهج النظرية المجذرة (Grounded Theory) التي تمتد جذورها الفلسفية إلى المنهج الفنومنولوجي وتسعى لبناء نظرية صادقة تتم صياغتها بأسلوب استقرائي من تلك الظواهر المقصودة بالدراسة . وقد قام بتطوير النظرية المجذرة كل من "جلاسير" (Glaser) و "استراوس" (Strauss) في عام ١٩٦٧م (Glaser & Strauss, 1967)، ففتحت آفاقاً جديدة للإبداع البحثي في شتى فروع المعرفة الإنسانية. وقد أُطلق عليها اسم "المجذرة" (grounded) لأنها تنبع من البيانات التي تستخدمها لدراسة ظاهرة ما، حيث يتم اكتشافها وتطويرها والتحقق من صحتها من خلال الجمع والتحليل المنظم لتلك البيانات، مما يعني وجود علاقة تبادلية بين عملية جمع وتحليل البيانات وعملية بناء النظرية (استراوس وكوربين، ١٩٩٩، ص ٢٤).

وسعياً وراء الإحاطة بكافة جوانب الواقع الاجتماعي فقد اهتم البحث الكيفي أيضاً بالجانب العضوي للسلوك الإنساني من خلال منهج الإثولوجيا البشرية (human ethology) وهو منهج مبني على إسهامات "لورينز" (Lorenz, 1966) و"تنبيرجن" (Tinbergen, 1951)، عالمي الإثولوجيا الحيوانية ويهتم بدراسة سلوك الإنسان في إطاره الطبيعي عبر مرحلة زمنية محددة من خلال تسجيل الأنماط المتعاقبة للسلوك الثابت، سعياً للوصول إلى قاعدة عامة حول السلوك والتفاعل الإنساني . لقد اهتم منهج علم النفس البيئي أيضا بالسلوك الإنساني – هذه المرة من حيث تأثره بالبيئة التي تحيط به. فبينما يركز الإثولوجيون على السلوك ذاته، يهتم علماء النفس البيئي بالسلوك والبيئة من حوله التي يتم فيها.

إن اختيار أي من هذه التقاليد البحثية لإجراء البحث العلمي الكيفي يعتمد على عوامل كثيرة مثل الهدف العام للدراسة وطبيعة تساؤلها ونوعية بياناتها

وما يتعلق بها من جمع وتحليل. كما أن عملية تقييم إفادات المبحوثين لا تقتصر فقط على التأكد من أنها صادقة، بل تتضمن أيضاً دراسة العمليات التي شكلت آرائهم حول واقعهم الاجتماعي من خلال استخدام التحليل التاريخي والسوسيولوجي المتعمق . وهذه النظرة التحليلية الناقدة ليست بالأمر الهين لأنها تتطلب إعادة تصور الصدق المطلوب بصورة تختلف تماماً عن تلك التي تتبناها الاعتبارات الكمية التقليدية أو التجريبية الوضعية.

الموضوعية في البحث الكيفي:

يرى الوضعيون أن الموضوعية في البحث الاجتماعي تتحقق تلقائياً باستخدام الباحث لتقنيات العلوم الطبيعية والوسائل الكمية في البحث العلمي للظواهر الاجتماعية ، وتعليق مشاعره وأحكامه عن الوقائع الاجتماعية التي يجب أن ينظر إليها باعتبار أن لا فرق بينها وبين الوقائع الطبيعية. لقد عبر شفيق الغبرا عن أهمية التعبير عن المشاعر وإصدار الأحكام على الوقائع الاجتماعية والظواهر بتأكيده على الحاجة الماسة "إلى علوم اجتماعية تقول لنا إن حالنا ليس كما يجب أن يكون، بل نحن بحاجة إلى علوم تقيم وتنتقد أوضاعنا، لا بحدة التأثر وعنفوان الشباب، بل بتفحص العالم وهدوء المفكر وبنصح الصديق" (الغبرا ، ١٩٩٨م، ص ٧). أضف إلى ذلك أن ضرورة هذا التقويم لا تنبع عن هذه الحاجة فحسب، بل تقتضيها أيضاً عوامل باطنة في الظاهرة الإنسانية نفسها بعيدة عن أي رغبة ذاتية خاصة بالباحث.

ولابد لنا عند الحديث عن الموضوعية في البحث الاجتماعي أن نضع في الاعتبار مسألة الاختلافات الموضوعية التي تميز ما بين "الظاهرة الطبيعية" و "الظاهرة الاجتماعية"، والتي تتضح في أشكال عديدة يشير الزعبي (١٩٩١م، ص ٤١–٤٢) إلى أهمها على النحو التالي:

١– غياب الوعي في الظواهر الطبيعية وحضوره في الاجتماعية. ففي العالم الطبيعي تؤثر الظواهر في بعضها البعض من خلال قوى غير مدركة ولا واعية وليس لها هدف منشود، بينما يتفاعل الناس بوعي وإدراك ونية وإرادة ويسعون لتحقيق أهداف مرسومة.

٢– يتضح نمط التكرار المنتظم في الظواهر الطبيعية، بينما يندر أو يكاد أن ينعدم في الظواهر الاجتماعية، فقلما نجد ظاهرة ما تتكرر بنفس الصيغة لأكثر من مرة، مما أدى بالبعض إلى إنكار صفة "العلمية" للعلوم الاجتماعية لعدم إمكانية مبدأ التكرار عليها ، فضلاً على سرعة تغيرها واستحالة فصل عناصرها المعقدة عن بعضها البعض.

٣– اتسام الظواهر الاجتماعية دون الطبيعية بالطابع الأيديولوجي، فأي علم اجتماعي لا يقوم بعمله خارج نطاق القوى والصراعات السائدة في عصره، وهو بذلك يحمل طابعاً أيديولوجياً محدداً تتبناه أطروحاته النظرية وتطبيقاته العملية التي تعبر عن تلك القوى وتلك الصراعات والهموم والتطلعات، وهو أمر معترف به وواضح الأثر في تقسيم المحاولات التي تتناولها بالتحليل إلى مدارس مختلفة تحاول كل منها أما الترويج لأيديولوجيتها أو التحذير من غيرها على العلم الاجتماعي (الزعبي، ١٩٩١م، ص ٤١–٤٢).

وقد دفع هذا الفارق الموضوعي بين طبيعة الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية ببعض العلماء – وخاصة الوضعيين – إلى التقليل من القيمة "العلمية" للعلوم الاجتماعية لأن الطابع الذاتي يلعب فيها دوراً كبيراً باعتبار أن الإنسان فيها يمثل الظاهرة المدروسة من ناحية، والمفسر والمحلل لتلك الظاهرة من ناحية أخرى، مما قد يؤدي إلى عدم توفر الموضوعية كما ينص عليها المنهج الوضعي . كما أخذوا عليها أيضاً غلبة الطابع الوصفي وسيطرة الطابع الكيفي على مناهجها

البحثية – لا الكمي كما هو الحال في العلوم الطبيعية مما يفقدها إمكانية التحلي بالموضوعية التي هي في رأيهم أهم مقومات العلمية كما يراها المنهج الوضعي.

وقد اتبع الباحثون منحيان رئيسان تجاه قضية الموضوعية في العلوم الاجتماعية، أحدهما يتناول مسألة الموضوعية في إطار الفهم والشروط التي تحددها طبيعة المشروع العلمي الذي يميز العلوم الاجتماعية ولم يكترث كثيراً لمفهوم الموضوعية كما حدده الوضعيون، باعتباره منطلقا من قاعدة خاطئة لا تكترث لما بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية من اختلاف يميز النوعين من الظواهر والتباين في منطلقاتهما الابستمية المعرفية. أما المنحى الآخر فقد ضم العديد من المحاولات التي عكفت على محاولات لإرضاء المتطلبات الوضعية من خلال محاولات يائسة لإثبات غياب كل عوامل التحيز وتجنب الأحكام القيمية ومحاولة إخضاع الوقائع الاجتماعية الكيفية للقياس الكمي الذي لا يناسبها في كثير من الأحيان. وكما يشير قنصوة (١٩٨٠م) فإن الاقتصار على التحديد السلبي للموضوعية أمر لا يدعمه المنطق، لأن الموضوعية العلمية موقف وحكم ، ولا يمكن أن تكون امتناعاً عن اتخاذ موقف، أو توقفاً عن إصدار حكم، فلفظة "الموضوعية" تدل على محتواها دلالة مباشرة، حيث تعني الالتزام بالموضوع المحكوم عليه. وحتى لو أمعنا النظر في التحديد السلبي للموضوعية باعتبارها عزل ما يؤثر على الباحث في التزامه بالواقع، فسنجد أن مثل هذا القول قد تقدمته افتراضات ومزاعم عما يعنيه صاحبه بالوقائع العلمية، وتفسيراته لها (قنصوة، ١٩٨٠م، ص ٥٩-٦٠).

إن العلوم الاجتماعية كلها تحمل – وبدرجات متفاوتة- طابعاً أيديولوجياً، ويعتبر علم الاجتماع أكثرها التصاقاً بالأيديولوجية؛ نظراً لطابعه الخاص الذي يتجلى في دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة شمولية للكشف عن قوانينها الداخلية المتشابكة والمعقدة بوعي وإدراك. ويتم هذا التحرك لفهم حركة الواقع سعياً وراء أهداف محددة لإشباع الحاجات المادية والروحية اللازمة للبقاء. كل ذلك يعني أن شروط الموضوعية التي رسمها المنهج الوضعي لا تلائم طبيعة البحث الكيفي الذي يتطلب أن يكون الباحث متأملاً ومبدعاً وقادراً على استخدام كل ما لديه من مقدرات ذاتية ورؤى واستبصار لسبر أغوار الوقائع المدروسة واستجلاء خفاياها ومكنوناتها التي قد لا تبدو لأول وهلة من خلال خصائصها الظاهرة للعيان.

ولكي تتحقق الموضوعية في البحث الكيفي، ويتم التوصل إلى نتائج علمية رصينة وصارمة وبعيدة عن أهواء الباحثين وميولهم الذاتية الضيقة، لا بد من الاهتمام ببعض العناصر الهامة التي يجب أن تتوفر في الاستقصاء الناقد، يأتي على رأسها ضرورة استخدام منطق يخاطب العلاقة ما بين المتفاعلين والأحداث في العالم الواقعي المعاش وكيفية تمثيلها الذاتي في دواخلهم ووعيهم الذي يأتي من تجارب الأفراد في حياتهم اليومية، باعتبارها عمليات تدخل واع من جانبهم للسيطرة على الطبيعة من حولهم لإشباع حاجاتهم. فالعقل البشري بناء على ذلك يمثل تكويناً اجتماعياً أكثر من كونه تكوينا عضوياً، يضم بيانات وتوجيهات حددها المجتمع حول كيفية الفهم والسلوك كاللغة والمفاهيم والمقولات الأخرى النابعة من وجدانه.

إن تطبيق مثل هذا المنطق التبادلي يمكن من الاهتمام بالخصوصية التاريخية والتكوين الاجتماعي للأشكال والأنماط والعلاقات المتعلقة بالظواهر، بما يمكن من الفهم الواعي لطبيعة الارتباط ما بين الباحث والظواهر المدروسة. وتتضح أهمية هذه النظرة الجدلية في البحث الاجتماعي بوجه خاص، حيث أنه من الضروري دراسة التطور التاريخي للظاهرة الاجتماعية

– ليس فقط للتعرف على التغير الذي حدث في شكلها وبنائها، وإنما للتعرف على ما حدث لتصورها في وعي الأفراد من تغير، وتبيان طبيعة العلاقة بين شكل الظاهرة والجوهر الذي تقوم عليه.

ولا بد للباحث الكيفي أن يتمتع بصفة الملاحظ المشارك من ناحية، والمراجع للإطار النظري المستخدم من ناحية أخرى، أي أن يستخدم ما يسمى بأسلوب الممارسة التأملية (reflexive practice) وهو أسلوب يهتم بهذه العلاقة التبادلية ما بين الملاحظة والنظرية من خلال فهم الباحث الواعي لعملية البحث والذي يتبنى موقفا متشككاً نحو إفادات المبحوثين (هل المبحوثين يفيدونني بما أريد سماعه فعلا؟) ونحو بناء المشروع النظري (هل أشاهد ما أريد مشاهدته؟) (Hammersley & Atkinson, p.1983). ولا يهدف أسلوب الممارسة التأملية هذا إلى الوصول إلى تقرير خال من الحكم القيمي للظاهرة المدروسة، لأن البحث الكيفي من هذا النوع لا تنتج عنه نتائج قياسية يمكن أن يتوصل إليها أي باحث آخر يقوم بدراسة نفس الظاهرة، وإنما التوصل إلى وصف توضيحي متكامل للموقف المدروس يتوافق مع الدراسة المفصلة لذلك الموقف (Ward-Schofield, 1993, p. 202).

والممارسة التأملية في جوهرها ليست وسيلة لتبيان موضوعية البحث للجمهور، وإنما هي استراتيجية شخصية يستخدمها الباحث للتحكم في التأرجح ما بين الملاحظة والنظرية بالشكل الذي يراه هو صادقا – وهو أمر محرم في شرع الفلسفة الوضعية.

إن البيانات الاجتماعية عادة ما تكون مبعثرة ومشتتة ومتنوعة مما يستدعي أن يكون الباحث خلاقاً ومبتكراً عند تعامله معها. وقد صممت إجراءات البحث الكيفي بأسلوب يجعل منه طريقة تنطبق عليها المعايير والمحكات، التي توضع في الاعتبار عند القيام بأعمال علمية جيدة، مثل الأهمية، ومطابقة النظرية للملاحظات، والقابلية للتعميم ، والثبات، والدقة ، والصرامة، وإمكانية التحقق من الصحة. وتمثل مسألة الإبداع عنصراً هاماً من عناصر البحث الكيفي، حيث تتمثل في مقدرة الباحث على تجاوز المسلمات والتمكن من التأمل واكتشاف العلاقات والارتباطات والأسباب، مع القيام بالتأكد من مصداقية الفئات والعبارات والبيانات التي تدعم اكتشافاته التي يتوصل إليها بإبداع نابع من صدق الحدس والبصيرة الفذة والنظرة الثاقبة والتأمل المتعمق والصياغة النظرية المتميزة.

فالموضوعية في البحث الاجتماعي بشكل عام يجب أن تصاغ في معناها ومعاييرها في ضوء الطابع النوعي لهذا المجال، وكما أشار عبد المعطي (١٩٩٥م، ص ٧١) فإنه لا توجد صفة واحدة حتى في العلوم الطبيعية متفق عليها لضمان الموضوعية الكاملة، وأن العلم الطبيعي نفسه ليس نقياً تماماً من كل تحيز وتفضيل واختيار مسبق، سواء في انتقاء موضوعات وقضايا البحوث، أم في التفصيلات المنهجية، أم في قراءة النتائج واختبار التحليلات الرياضية والإحصائية وقراءة دلالاتها.

إن اعتقاد البعض بصعوبة تحقيق الموضوعية في البحث الكيفي لا ينبع فقط مما يسميه زكريا بـ "التضاد البسيط بين العلم والايديولوجيا" (زكريا، ١٩٨٨م، ص ٣٣٣)، وإنما أيضاً لاعتقادهم بأن البحث الاجتماعي بشكل عام لا يعد موضوعيا إلا إذا اتبع إجراءات تحقيق الموضوعية في مناهج العلوم الطبيعية نسبة للاعتقاد الضمني بأن مفهوم "العلم" يعني فقط "العلم الطبيعي" وبأن نموذج العلم الطبيعي هو الذي يحدد مدى "علمية الدراسة" في المجال الاجتماعي. لقد أثبت البحث الكيفي خطأ هذا الاعتقاد وآن الأوان لكي

تتحرر العلوم الاجتماعية من هذه العقدة، وأن يتم تحليل العديد من المفاهيم المستخدمة في البحث الاجتماعي والمستمدة من مجال البحث في العلوم الطبيعية – كالموضوعية والتنبؤ والتحكم والقانون والحتمية وغيرها – بأسلوب متعمق يؤدي في النهاية إلى استيعابها في إطار الواقع الاجتماعي المدروس حتى يتم فهمه وتفسيره وتغييره بشكل فعال.

الصدق والثبات في البحث الكيفي:

تباينت الآراء حول ما إذا كان من الممكن تطبيق مفهوم الصدق في مجال البحث الكيفي، حيث ارتبط هذا المفهوم تقليدياً بالبحث الكمي لدرجة أن بعض الباحثين الكيفيين يرون أن مفهومي الصدق والثبات لا علاقة لهما بهذا المجال نظرا للتناقض ما بين الافتراضات الأنطولوجية والابستمية لكل من منهج البحث الكمي ومنهج البحث الكيفي(انظر مثلاً Smith, 1984) . غير أن أكثر الباحثين الكيفيين لا يميلون نحو هذه النظرة المتطرفة، بل وكثيراً ما يستخدمون ذات المفهوم للمقارنة ما بين الأعمال البحثية في مجالهم من منطلق أن مفهوم الصدق في البحث الكيفي يشير عادة إلى أن البحث يتمتع بالواقعية والمنطقية والثقة. وهناك العديد من المحاولات الرامية إلى تطوير استخدام معيار الصدق في البحث الكيفي منها إسهامات "كيرك" و "ميللر" (Kirk & Miller, 1986) و "ليكومت" و "بريسيل"(LeCompte & Preissle, 1993) و"لنكولن" و "جوبا" (Lincoln & Guba, 1985) و"ماكسويل" (Maxwell, 1996) .

إن إحدى المهددات المحتملة للصدق في البحث الكيفي التي يجب الانتباه لها هي إمكانية عدم حيادية الباحث، خاصة وأن المنهج الكيفي أقل تأطيرا وأكثر انفتاحاً مقارنة بالمنهج الكمي، وأنه يمكّن الباحث من أن يتوصل إلى ما يريده هو من حقائق مما قد يؤدي إلى وقوعه في خطأ الملاحظات الانتقائية أو التدوين الانتقائي للبيانات أو إطلاق العنان لآرائه الذاتية لتتحكم في تفسير البيانات أو كتابة النتائج. وللتعرف على مدى انحياز الباحث تستخدم استراتيجية التأمل (reflexivity) وهي بمثابة البحث الذاتي عن مواطن انحيازه المحتمل ومحاولته السيطرة عليها وتحديد الوسائل التي تمكنه من ذلك. ولابد من توخي الحذر عند استخدام هذه الاستراتيجية لأن التأمل المطلق العنان يمكن أن ينطلق بالباحث إلى آفاق فلسفية بعيدة كل البعد عما يصبو إليه من موضوعية وصرامة علمية. وهناك أيضاً استراتيجية أخرى يستخدمها الباحثون الكيفيون لتقليل تأثير الميول الشخصي على بحوثهم تسمى باستراتيجية تعيين الحالات السالبة (negative case sampling) وهي تتضمن البحث المقصود عن الحالات التي لا تتفق مع تطلعاتهم وتفسيراتهم لما يقومون بدراسته مما يؤدي إلى الوصول إلى نتائج أفضل ويساهم في تدعيم مستوى صدق تلك النتائج.

ويشير "ماكسويل" (Maxwell, 1992, 1996) إلى ثلاثة أنواع من الصدق يعتبرها الأهم في مجال البحث الكيفي وهي الصدق الوصفي (descriptive validity) والصدق التأويلي أو التفسيرى (interpretive validity) والصدق النظري (theoretical validity) . هذا بالإضافة إلى نوعي الصدق التقليديين الآخرين وهما الصدق الداخلي، أي المقدرة على استجلاء العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، والصدق الخارجي، أي المقدرة على التعميم خارج نطاق مجالات البحث

المحددة.

فالصدق الوصفي يشير إلى درجة الدقة الوقائعية التي تتحلى بها تقارير الباحثين. والتساؤل الأول الذي يتم توجيهه للتحقق من ذلك يدور حول ما إذا كان ما قد تم عرضه من وقائع عن مجتمع الدراسة يحدث هناك بالفعل، وعما إذا كان الباحثون يعرضون ما سمعوه وشاهدوه ولا شيء غيره. وتنبع أهمية شكل الصدق هذا من أن الوصف هو واحد من أهم أهداف البحث النوعي بشتى أهدافه وتوجهاته.

وهناك العديد من الاستراتيجيات التي تستخدم للحصول على الصدق الوصفي، منها ما يسمى بالتعدد (triangulation) وهي تتضمن استخدام عدة مراقبين لملاحظة ووصف سلوك مجتمع الدراسة والإطار الذي يوجدون فيه. وتسمح هذه الطريقة بالتأكد من دقة الملاحظات حتى يتمكن المراقبون من الاتفاق على ما يتم التوصل إليه مما يجعل البحث أكثر جدارة بالثقة .

أما الصدق التأويلي فيعني الدقة في تمثيل المعاني للظواهر المدروسة كما يتصورها المبحوثون أنفسهم، أي النظر إليها بعيونهم والتعبير عما يدور في دواخلهم وتوضيح وجهة نظرهم في إطار فهمهم الخاص للكون من حولهم. ويعتمد ذلك على مدى قدرة الباحث على الفهم الدقيق لآرائهم وأفكارهم وأحاسيسهم وتجاربهم بشكل موضوعي مجرد.

ويعتبر أسلوب المشاركة الاسترجاعية للمبحوثين (participant feedback) من أهم الأساليب لتحقيق الصدق التفسيري في البحث الكيفي، ويتضمن هذا الأسلوب رجوع الباحث لمجتمع الدراسة للتحقق من موافقتهم على ما توصل إليه من تفسيرات. وتكمن نقطة ضعف هذا الأسلوب في إمكانية محاولة بعض أفراد مجتمع الدراسة تجميل مواقفهم على حساب الموضوعية والدقة ، ولكنه على أية حال يمكن الباحث من الحصول على الكثير من المعلومات المفيدة واستبيان مواطن عدم الدقة في تفسيراته. ومن الأهمية بمكان أن يحاول الباحث قدر الإمكان استخدام لغة بسيطة في تفسيره للوقائع التي يرصدها ميدانياً، مستخدما ذات اللغة أو اللهجة التي يستخدمها مجتمع الدراسة، وكثيراً ما تستخدم مقتطفات من نصوص يدلي بها أفراد من مجتمع الدراسة لهذه الغاية، وخاصة في مجال دراسة الحالة.

ويمكن أن يقال عن البحث الكيفي أنه يتمتع بصدق نظري عندما يتناسب التفسير النظري مع الواقع الميداني بحيث يعطي القارئ انطباعا بأن البحث معقول وجدير بالثقة من هذه الناحية. وإحدى وسائل تحقيق الصدق النظري هي تمديد فترة الدراسة الميدانية بصورة تمكن الباحث من الثقة فيما يتوصل إليه من ثبات لأنماط العلاقات التي تتم ملاحظتها ومن ثم الفهم لأسباب حدوثها على تلك الصورة. وكلما زادت الفترة الزمنية الممنوحة لجمع البيانات ميدانيا ومراجعتها وتدقيقها واختبارها ، زادت فرصة الوصول إلى تفسيرات نظرية أكثر عمقا وقوة.

ويمكن هنا استخدام استراتيجية التنويع النظري (theory triangulation) ، التي تعني أن يقوم الباحث باستخدام عدة نظريات مختلفة لدراسة الظاهرة قيد البحث نظراً لأن تنوع النظريات يمكن أن يؤدي إلى نظرة تحليلية أعمق (Denzin, 1989) . ومع بناء التفسير النظري لا بد للباحث من وضع التكهنات القائمة على البناء النظري المستخدم ، ووضع دقة تلك التكهنات قيد الاختبار.

وتتحدد درجة تحقق الصدق الداخلي بالدرجة التي يمكن أن يقال بها عن العلاقة الملاحظة بأنها سببية، والباحثون الكيفيون يهتمون بالظاهرة كعملية وتكوين الفرضيات السببية الأولية والنظريات أكثر من اهتمامهم بالعلاقات السببية الظاهرة كالتي

يهتم بها البحث الكمي. فالباحث الكمي يتقمص دور المتحري الذي يسعى لمعرفة الأسباب الحقيقية للظاهرة المدروسة، حيث يقوم بإجراء مقارنات عقلية يستخدم فيها خبراته وتجاربه، وقد يلجأ لاستخدام مجموعة ضابطة افتراضية على الرغم من أن هذا الأسلوب لا يتبع كثيراً في البحث الكيفي.

وعندما يؤمن الباحث الكيفي بأن العلاقة تحت الملاحظة هي علاقة سببية، لا بد له من التأكد من أن التغير الملاحظ في المتغير التابع يجب أن يكون قد حدث من جراء المتغير المستقل وليس لسبب آخر كالمتغيرات الدخيلة أو العارضة مثلاً. والباحث الناجح يحاول دائما وضع قائمة بالتفسيرات أو الفرضيات المضادة التي يمكن أن تعتبر أسباباً منطقية لحدوث الظاهرة بخلاف الأسباب التي يعتقد بأنها هي التي قد أوجدتها، وعليه أن يكون خلاقاً ومبدعاً في استنباط أكبر عدد ممكن من تلك المتغيرات، وأن يكون ميالا إلى الشك وكثير التساؤل حول الأسباب التي قد لا تجعل العلاقة قيد الدراسة قائمة على العلاقة التي يظن أنها هي المسببة لها.

وتبرز أهمية الصدق الخارجي عند محاولة تعميم نتائج دراسات معينة لأشخاص أو ظروف أو أزمان أخرى على الرغم من أن التعميم أصلا ليس من الأهداف الرئيسية للبحث الكيفي لسببين رئيسيين، أولهما أن الأشخاص والأماكن التي يتم اختيارها للبحث الكيفي نادرا ما تكون قد اختيرت عشوائياً — وكما هو معروف فإن الاختيار العشوائي هو أفضل الوسائل للتعميم من عينة ما، مع توفر النسبة المئوية المقبولة والملائمة لحجم مجتمع الدراسة، وثانيهما أن بعض الباحثين الكيفيين يهتمون بالخصائص المميزة لمجتمعاتهم البحثية أكثر من اهتمامهم بما يمكن تعميمه منها. ولمساعدة قارئ البحث الكيفي على معرفة إمكانية تعميم التقرير الذي بين يديه، يجب على الباحث أن يوفر أنواعاً معينة من البيانات تشمل عدد ونوع مجتمع الدراسة وكيف تم اختيارهم للدراسة، وطبيعة علاقة الباحث مع المبحوثين، ووسائل جمع وتحليل البيانات حتى يتمكن القارئ من اتخاذ القرار المناسب عمن يمكن أن تعمم نتائجها عليهم.

ولعل ما ذكر أعلاه حول ضرورة إعادة النظر في مفهوم الموضوعية ليلائم طبيعة الاستقصاء الاجتماعي بشكل عام والكيفي منه على وجه الخصوص ينطبق أيضاً على مفاهيم واعتبارات أخرى من بينها معايير الصدق والثبات والتي ظلت هي الأخرى حبيسة شروط منهج العلوم الطبيعية. صحيح أن جميع الباحثين النوعيين يتفقون على ضرورة توفر بعض الشروط العامة للعلم حتى يكون جيدا كالأهمية والنظرية والدقة والاتساق والصرامة وقابلية التعميم والصدق والثبات، ولكن من الضروري إعادة تعريفها حتى تلائم واقع البحث النوعي وتعقيدات الظاهرة الاجتماعية. وقد نبه كل من استراوس وكوربين إلى ما قد يواجه الباحثين النوعيين من خطورة جراء الاستخدام الحرفي للمصطلحات المأخوذة من أدبيات العلوم الطبيعية وقبولها في مضامينها الأكثر وضعية وفقاً لتعريفات المشتغلين بالبحوث الكمية (استراوس وكوربين، ١٩٩٩م، ص ٢٨٤).

إذن لا بد من استخدام منظور بديل عند تناول مسألة الصدق والثبات في البحث الكيفي. فمسألة الثبات في البحث الكمي تعني أن أي دراسة يجب أن تكون نتائجها قابلة للتكرار، أي أن الوثوق في نتائج دراسة ما يعتمد على درجة التوصل إلى نفس نتائج تلك الدراسة في الدراسات اللاحقة. وهو أمر ممكن في مجال العلوم الطبيعية التي تدرس ظواهر تتميز بدرجة عالية من الثبات ويمكن ضبط جميع متغيراتها المؤثرة فيها، ولكنه غير ممكن في المجال الاجتماعي إذ ليس من

المحتمل أن تتطابق نتائج دراسة ظاهرة اجتماعية أو نفسية مع نتائج دراسات لاحقة بنفس الصورة أو الشكل التي تتحقق به في البحث الكمي، نسبة لاستحالة الحصول على حالات جديدة تتطابق أوضاعها تماما مع أوضاع الظاهرة الأصلية (استراوس وكوربين، ١٩٩٩م، ص ٢٨٤) .

ولكن هذا لا يعني أن مسألة الثبات غير ممكنة في البحث الاجتماعي الكمي. فعند الاعتماد على نفس الإطار النظري واستخدام نفس المنهج في جمع البيانات وتحليلها وتوفر أوضاعا متشابهة يستطيع الباحثون من التوصل إلى نتائج متشابهة، مع إدراكهم لأسباب الاختلاف الذي قد يحدث كأمر طبيعي ناتج من سرعة التغير في الظواهر الاجتماعية والمتغيرات المعقدة والمتجددة التي تؤثر فيها. بل أن البعض يذهب إلى القول بأن قوة المنهج الكيفي تكمن في الدرجة العالية للصدق والثبات التي يتمتع بها والتي تتحقق من خلال استخداماته لإجراءاته الخاصة به والتي تكفل تحقيقها بهذه الصورة المتميزة. والباحث الكيفي المتمكن يمكنه التعامل مع كل التناقضات والاختلافات التي يمكن أن تظهر ما بين نتائج الدراسة الأصلية ونتائج الدراسات اللاحقة وتفسيرها في إطار البيانات والأوضاع المتغيرة. وهنا يستخدم الباحث كل ما لديه من خبرة وبصيرة ومقدرة تحليلية تنفذ إلى ما وراء الأرقام والمعادلات الرياضية الجامدة والسمات الظاهرة الأخرى.

اعتبارات ضرورية لتحقيق الصدق والثبات في البحث الكيفي:

لا بد للباحث أن يدرك أن إجراءات البحث الكيفي لا تسير في اتجاه واحد، بل تأخذ اتجاهات متعددة وفي آن واحد، وهذه التغيرات تدعم نتائج البحث كثيرا، فالتحليل الناجح يختبر نفسه بنفسه من خلال درجة اتساقه الداخلي، فهو صادق عندما لا تنتج التغيرات الجديدة في البيانات نتائج جديدة، بل تؤكد تلك التي تم التوصل إليها.

وكما تمت الإشارة إليه سابقاً لا بد للباحث الكيفي أن يمارس عملية التأمل (reflexivity) ، حيث يقف بين حين وآخر عند كل مرحلة من مراحل الدراسة ويتساءل عن مسار الدراسة ودرجة التزامه بما يضمن الدقة والأمانة والعلمية لبحثه ويحقق الموضوعية لأحكامه، وهي عملية تستمر خلال فترة جمع البيانات وحتى الانتهاء من تحليلها، وتساعد في دعم الوعي بالذات والالتفات إلى الأخطاء الذاتية وتصحيحها. ولا تهدف عملية التأمل إلى منع تأثير العوامل الذاتية والميول الشخصية والأحكام القيمية للباحث على عملية البحث بقدر ما أنها تمكن من تقييم تأثير هذه العوامل على مسار ونتائج الدراسة، وتمثل –بالتالي– إحدى وسائل الحكم على مصداقية البحث بشكل عام. إن جميع هذه العمليات والاعتبارات لتحري الصدق تنطبق على جميع مراحل البحث التي بدءا من مرحلة التصميم واختيار موقع تنفيذ الدراسة وتكوين العلاقات مع المبحوثين ميدانيا، وانتهاءً بمرحلة تحليل البيانات وكتابة النتائج.

(أ) اعتبارات ما قبل مرحلة جمع البيانات:

لا بد لنا أن نضع في الاعتبار عند الحديث عن "مراحل" البحث الكيفي أنها لا تأتي بشكل قاطع كما هو الحال بالنسبة لخطوات إجراء البحث الكمي التي تنص على البدء باختيار المشكلة، ثم الانتقال منها إلى وضع الفرضيات، ثم تصميم البحث، ثم جمع البينات، ثم تحليل البيانات وكتابة النتائج. فالباحث الكيفي يبدأ التحليل حال الانتهاء من أولى مراحل جمع البيانات، وقد يلجأ إلى جمع المزيد من البيانات حتى عند كتابته لنتائج الدراسة للتأكد من بعض الحقائق أو العلاقات. كما يتسم تصميم البحث الكيفي بدرجة عالية من المرونة والتميز ويتطور باستمرار خلال العملية البحثية. فالباحث يقوم باستمرار بإدخال

التعديلات ليس فقط على تساؤلات الدراسة بل أيضاً على العينة وطريقة اختيارها وعلى التحليل وبناء النظرية. والعينة في البحث الكيفي عادة ما تكون صغيرة الحجم ، تتراوح ما بين ٦ إلى ٨ مفردات بالنسبة للعينات المتجانسة، وبين ١٢ و ٢٠ مفردة عند البحث عن أقصى تباين ممكن، أو عند البحث عن الأدلة المناقضة. إن العبرة في البحث الكيفي ليست في حجم العينة بقدر ما هي في ثراء البيانات التي يمكن الحصول عليها، على الرغم مما يفرزه صغر حجم العينات في البحث الكيفي من بعض المشكلات مثل انخفاض درجة الثقة في البيانات وعدم قبول بعض البحوث للنشر في المجلات العلمية التي اعتادت على نشر دراسات كمية تعتمد على عينات كبيرة الحجم (Zyzanski et al, 1992, p. 231) .

إن من أهم اعتبارات مرحلة ما قبل جمع البيانات في البحث الكيفي اختيار موقع تنفيذ الدراسة وتكوين العلاقة مع المبحوثين ، حيث يترتب على طريقة اختيار موقع الدراسة الميدانية تأثير واضح على درجة الصدق ومستوى تعميم النتائج، ومن الممكن الوصول إلى أفضل النتائج لكليهما إذا تم اختيار الموقع الأمثل لتنفيذ الدراسة، وإلا اعتمدت الدراسة على أسلوب المواقع المتعددة لتنفيذها. ولا يخلو كل من الخيارين من بعض الصعاب: فبالنسبة للخيار الأول (اختيار الموقع الأمثل) فتكمن الصعوبة في كيفية تحديد خصائص الموقع الأمثل دون إجراء دراسة مسحية عامة لكل المواقع، أما صعوبة الخيار الآخر (أسلوب المواقع المتعددة) فترجع إلى أن غالبية الدراسات الكيفية يقوم بها أفراد أو جماعات بحثية صغيرة تجعل من الصعوبة بمكان دراسة مواقع متعددة بالعمق الذي يتطلبه هذا النوع من البحوث.

غير أن هناك من يضع شروطا أقل صرامة لاختيار موقع الدراسة مثل "جورجنسن" (Jorgensen, 1989) الذي يشير إلى مجموعة من الدراسات الكيفية المستوحاة من الحياة اليومية التي وجد فيها الباحث نفسه في موقع مناسب لدراسة الظاهرة، وفي هذا رفض ضمني لمعايير الصدق التي يحددها البحث الكمي وخاصة ما يتعلق بتمثيل المبحوثين لمجتمع الدراسة الأوسع. فالباحث الكيفي يهتم في المقام الأول بصدق البيانات التي يجمعها من حيث درجة تعبيرها عن آراء المبحوثين الأصيلة، بأدنى درجة من التدخل أو التشويه الذي يمكن أن تحدثه العملية البحثية. وهذا المعيار – إمكانية الوصول إلى آراء المبحوثين الأصيلة — هو الذي يرشد الباحثين إلى اختيار موقع الدراسة، وليس معيار التمثيل (representativeness) الذي يصعب تحقيقه في كثير من الأحيان. وهنا أيضاً لا بد من اللجوء إلى ممارسة التأمل في تدبر قرائن الموقف التي تتضمن مدى سهولة الوصول إلى الرواة ومدى إمكانية تسجيل البيانات بكفاءة سواء عن طريق المذكرات الحقلية أو التسجيل الصوتي، وما إذا كان الموقع المعين يعاني من سمات تؤثر سلبا على إفادات الرواة . وبما أن قرائن الموقف في البحث الكيفي شديدة التنوع كان لا بد من استخدام أسلوب التأمل بواسطة الباحث من أجل التقويم الدقيق لكل المواقف وتأثيراتها على مسار البحث ونتائجه في نهاية المطاف.

بعد اختياره لموقع تنفيذ الدراسة لا بد للباحث من إنشاء علاقة مهنية مع المبحوثين، وهي علاقة تتفاوت من المختصرة التي تهتم بمقابلة متعمقة واحدة، إلى طويلة المدى التي يعايش فيها الباحث المبحوثين لفترة طويلة نسبياً قد تمتد لبضعة أسابيع أو أشهر. وفي مثل هذا الموقف لا يمكن فرض معايير البحث الكمي حول الصدق. هذا الاتصال اللصيق بين الباحث والمبحوث يساعد بوجه خاص في التمكن من

الحصول على بعض البيانات التي يراها المبحوثون حساسة أو خاصة أو غير قابلة للنشر إلا وسط فئة محدودة تربطها وشائج التواصل والإلفة. وقد تباينت الآراء حول درجة وعمق هذه العلاقة، فمنهم من يرى أن التجربة الشخصية للباحث هي وسيلة هامة لاستخراج المعلومات الكامنة في دواخل الرواة مثل "ستانلي" (Stanley, 1990) ، بينما يرى "فيلدنج" (Fielding, 1993, p. 158) أن لابد للباحث من مراعاة درجة هذه العلاقة حتى لا تكون بدرجة من القوة تؤثر على المبحوثين بشكل يشوه سلوكهم أو إفاداتهم، ولا تكون بدرجة من السطحية تجعلها غير كافية للوفاء بالغرض الذي تمت من أجله. إن إدارة علاقة الباحث مع المبحوثين لمن الاعتبارات الهامة في أي بحث كيفي، ولكن من الصعب وضع إجراء معين لها، كما أن كفايتها أو جدواها لا تظهر بصورة مباشرة لطرف ثالث، مما يعني أن تقييم درجة الصدق فيها تعتمد على درجة الثقة في الباحث أولًا وأخيراً.

(ب) جمع البيانات:

تشير "جلشرست" (Gilchrist, 1992, p. 86-87) إلى أربعة معايير تتمحور أساساً حول هذه المرحلة ولكنها تساعد في النهاية في تحقيق الصدق في البحث الكيفي بشكل عام وتمكن الباحث من اكتساب ثقة ألآخرين في نتائجه . وهي:

١– التدقيق من قبل المخبرين الأساسيين (member checks) : وتتضمن هذه العملية عودة الباحث المستمرة للمخبرين الأساسيين بمجتمع الدراسة لاستشارتهم حول ما يقوم به من تحليل وحول ما يتوصل إليه من نتائج وتسجيل تعليقاتهم حولها.

٢– البحث عن الأدلة المناقضة (disconfirming evidence): وتقوم هذه العملية على القناعة بأن الصدق لا يعني تطابق ما يتوصل إليه الباحث مع الواقع فحسب، بل يتمثل في قوة الموقف في وجه ما يمكن أن يتعارض معه. ويتضمن البحث عن الأدلة المناقضة استخدام العينة القصدية والمشاركة المستمرة.

٣– التنويع (triangulation) : وهي عملية مراجعة أساسية للباحث تتضمن استخدام مصادر متعددة للبيانات ووسائل متنوعة لجمعها، كما تتضمن أيضاً استخدام توجهات نظرية متنوعة للوصول إلى أقوى أساس ممكن للتحليل والنتائج. وتتضمن وسيلة تنويع وسائل جمع البيانات (methods triangulation) استخدام الباحث لأكثر من وسيلة واحدة لجمع البيانات في الدراسة الواحدة حيث يؤدي ذلك إلى بيانات أشمل وأقوى. أما تنويع البيانات (data triangulation) فيضمن استخدام الباحث لأكثر من مصدر واحد للبيانات باستخدام وسيلة واحدة لجمع البيانات.

٤– الوصف المكثف Thick description الوصف المكثف – كما تضمن التسمية – يعني توخي الدقة والتفصيل والعمق والشمول عند وصف السياق الكلي للدراسة. ولا يكتفى هنا بوصف ما تم التوصل إليه من نتائج فحسب، بل لا بد من الاهتمام أيضاً بالوصف الدقيق للكيفية التي تم التوصل من خلالها لتلك النتائج.

كما يشير "كلينينج" و "ويت" (Kleining and Witt, 2000) إلى أربعة قواعد أساسية تساعد على تحسين فرص الاستقصاء في البحث الكيفي بوجه عام، وتمثل متطلباً ضرورياً لتحقيق المستوى المناسب من الصدق والثبات. وتؤكد هذه القواعد على ضرورة أن يكون الباحث متفتحاً ومستعداً لتعديل قناعاته المسبقة وأفكاره إذا لم تسندها البيانات المتحصل عليها، وأن يتذكر دائما أن موضوع البحث هو شيء مبدئي وقد يتغير أثناء سير الدراسة،

وأن يقوم بجمع البيانات استناداً إلى نموذج معرفي يتمتع بأكبر قدر من المنظورات والتنوع البنائي، مستخدما مختلف التقنيات المتنوعة لجمعها مثل الملاحظة بالمشاركة وبغير مشاركة والمقابلة المتعمقة وغيرها.

ولكل واحدة من تقنيات جمع البيانات في البحث الكيفي همومها الخاصة المتعلقة بالصدق، فمثلا الملاحظون بالمشاركة يصعب عليهم تدوين البيانات الحقلية الكافية ولكن لديهم بدائل أخرى لقهر هذه المشكلة، غير أن الصعوبة الأكبر هنا – كما هو الحال بالنسبة لقضية العلاقة مع المبحوثين ميدانيا – هي إيضاح درجة الصدق الموجودة وليس التوصل إليها. فعلى سبيل المثال نجد أن كثيراً من الباحثين الذين يجرون مقابلات متعمقة يرون أنها يجب أن تكون مفتوحة تماماً لتناقش بعض القضايا أو الموضوعات، دون أن تحتوي على أسئلة محددة سلفاً؛ لأن ذلك يتضمن فرض الباحث لتعريفه هو للموقف المدروس دون إعطاء المبحوث الفرصة للقيام بذلك.

وترى "سو جونز" (Sue Jones) أن أسئلة المقابلة المعدة سلفاً غير مقبولة لأنها تعني أن الباحث قد حدد للمبحوثين ما هو ملائم وذي معنى بالنسبة لموضوع البحث حسب الإطار المرجعي الخاص به دون أن يعطيهم الفرصة الكافية لوضعها في الإطار الذي يلائمهم (Jones, 1985, p. 46). ولكن الإثنوجرافيا النقدية قد تنطوي على منهج يركز على أسلوب المقابلة بوجه خاص يتضمن أسئلة حول قضايا معينة مستقاة من الإطار الاجتماعي الأوسع، وهذا هو الحال عندما تكون الملاحظة بالمشاركة قد كشفت سلفاً بعضاً من تلك القضايا التي يجب تغطيتها بعمق من خلال المقابلات.

ويتفق غالبية الباحثين الكيفيين على أن البحث الناقد يتضمن إخضاع الإفادات الذاتية للمبحوثين لتحليل بنائي وتاريخي أوسع – وهو أمر ليس بالهين، لأنه – على الأقل – يتضمن الجمع بين تصورين متنافرين للحقيقة. وهناك دائماً إمكانية أن ينحدر التحليل إما في منهج استدلالي يبرر التوجه النظري الموجود مسبقاً من خلال بيانات إثنوجرافية مختارة ومنحازة، أو في عرض سطحي لآراء المبحوثين. فقد يبدو إعطاء الأولوية في التحليل لآراء المبحوثين وكأنه يقلل صدق التحليل الاجتماعي من خلال انتهاكه لمبدأ التعمق والبحث تحت سطح ما يبدو من مظاهر، بينما يمكن أن يؤخذ على التحليل التاريخي والبنائي الأوسع أنه يناقض ادعاء الباحث الإثنوجرافي التقليدي القائل بأن البحث العلمي الصادق لا يفرض أطرا نظرية محددة سلفا.

إن الحديث عن الإفادات الذاتية للمبحوثين وضرورة تجنب الباحث للأسئلة الإيحائية وتمكين المبحوثين من التعبير الكامل عن آرائهم لا يعني أن أجندة البحث ومدى تغطيته يحددهما المبحوثون، مما يستدعي استخدام أسلوب معالجة جدلي يمكن الباحث من أن يتأرجح ما بين رؤية المبحوثين الخاصة للعالم، وما يوفره التحليل التاريخي والبنائي من تبصر يساعد في تناول واستيعاب تلك الرؤية أثناء سير المقابلة.

(ج) تحليل البيانات وكتابة النتائج:

يختلف أسلوب تحليل البيانات في البحث الكيفي عن الأشكال التقليدية الأخرى لتحليل البيانات باعتماده النظريات الاجتماعية العامة في أطروحاته التحليلية مما يعني أن التحليل النهائي لا يستمد من البيانات الإثنوجرافية وحدها، وهذا يعني – كما أشارت "سو جونز"(Sue Jones) – الانطلاق إلى ما بعد رؤى ومفاهيم المبحوثين (Jones, 1985, pp. 56-57). وتبدأ عملية تحليل البيانات في البحث الكيفي بعد وقت قصير من بدء عملية جمع البيانات

وتستمر متزامنة معها، وهي عملية تفاعلية تتخذ عدة مسارات في آن واحد. وقد ظهرت مؤخرا العديد من البرامج الحاسوبية التي جعلت عملية التحليل أكثر سهولة من خلال تعاملها مع البيانات من حيث إدخالها وتنظيمها وإدارتها ومعالجة بعض جوانبها إحصائياً.

في المرحلة الأولى من عملية التحليل ينظر الباحث أولاً إلى البيانات نظرة رأسية وبشكل مرتب، وذلك لتحديد العلاقات والأنماط المتشابهة لترميزها ثم فرزها وتجميعها في مجموعات متشابهة، وتسمى هذه العملية عملية بناء المجموعات (pile-building) . وقد أثارت هذه العملية بعض التساؤلات لدى "سلفرمان" (Silverman, 1985, p. 140) حول ما إذا كان الباحث سيقوم باختيار فقط تلك البيانات المتفرقة هنا وهناك والتي تدعم رأيه، فاقترح استخدام أسلوب العد البسيط في التحليل والذي يحدد عدد الأفراد الذين تم الرجوع إليهم بالنسبة لكل نمط. ولكن هذا الأسلوب يتطلب تحديد عدد الأفراد الذي يمكن اعتباره ذا دلالة، إضافة إلى أن الأعداد الصغيرة للجماعات المدروسة لا تعتبر ممثلة للمجتمع الكبير حسب شروط المنهج الكمي الذي لا يناسب لمثل هذه الحالة. إن أحد أهم مبررات استخدام أسلوب المقابلات المتعمقة هو المبحوثين ربما تكون لديهم تصورات لا يمكن للباحث الحصول عليها بأي وسيلة أخرى، والشيء الأهم هو نوعية تلك التصورات وليس مجرد عدد الذين يحملونها. فعندما يستدل باقتباس ما فإن ذلك يتم بسبب القوة التفسيرية لذلك الاقتباس وليس بسبب تعبيره عن رأي جماعي. وينطبق هذا المنطق على البيانات الكيفية.

وهناك من يرى بأن أمر الصدق في البحث الكيفي يمكن أن يحسم بعرض البيانات الحقلية لعدد من الباحثين المستقلين عن بعضهم البعض لمعرفة ما إذا كانوا سيتوصلون إلى نتائج متشابهة (Mays and Pope ,1995). ولكن هذا الحل أيضا غير مقبول، إذ كيف يمكن اختيار الباحثين وكم عدد الذين يجب استشارتهم قبل الحكم على درجة الصدق في النتائج؟ مرة أخرى نلاحظ أن الخطأ يكمن في استخدام المعايير الكمية في غير مكانها الصحيح. فبينما يمكن لعدد من الإحصائيين الوصول إلى نتائج متشابهة عند اجرائهم لاختبار الدالة الإحصائية على نفس البيانات الكمية، نجد أنه من الصعوبة بمكان أن يقدم باحثان إثنوجرافيان قراءة واحدة لحالة ما – تماماً كالطلاب الذين يقرأون كتاباً دراسياً واحدا ويكتبون مقالات تختلف كل واحدة عن الأخرى.

وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن الباحث يستطيع التأثير على درجة صدق التحليل الإثنوجرافي بتبنيه للمنظور التاملي في عمله، وتبقى المشكلة في إثبات هذا الصدق للقارئ. فالباحث الكمي لدية العديد من الأساليب المقنعة لذلك الغرض مثل استخدام العينات العشوائية والاستدلال الإحصائي ، مع أهمية ثقة القارئ في الباحث الذي يمكنه أن يتلاعب بالأرقام كما يشاء. ويصدق هذا الأمر الأخير بشكل خاص في مجال البحث الكيفي.

ولا تنفصل مرحلة تحليل البيانات عن مرحلة كتابة البحث والنتائج، غير أن هذه الأخيرة كثيرا ما تواجه إهمالاً واضحاً عند تناول العملية البحثية بالتحليل، أو تعامل كنشاط مستقل لا يرتبط بعملية تحليل البيانات. فمن الضروري أن نضع في الاعتبار أن عملية كتابة البحث هي فعلًا نوع من أنواع التحليل وأن تنظيم التقرير النهائي يؤثر على نوعية التحليل، أو على الأقل على طريقة فهم القارئ له. ويحدد "هامرسلي" و "أتكنسون" (Hammersley and Atkinson, 1983) أربعة أنواع من التقارير:

١– "التاريخ الطبيعي" : ويوضع فيه التقرير

المراحل المختلفة لعملية البحث حسب تسلسلها الزمني.

٢- "الجدول الكرونولوجي" : وهو أيضاً مقسم زمنيا، ولكنه يهتم بالتسلسل الزمني للظاهرة المدروسة وليس للعملية البحثية.

٣- "تضييق وتوسيع البؤرة": وفيه يتنقل التحليل إلى الأمام وإلى الوراء بين ملاحظات محددة واعتبارات أكثر عمومية.

٤- "الفصل ما بين الرواية والتحليل": وهنا يتم عرض البيانات الإثنوجرافية أولا قبل مخاطبة القضايا النظرية.

ويعتبر أسلوب "التاريخ الطبيعي" الذي يوضح فيه التقرير المراحل المختلفة لعملية البحث حسب تسلسلها الزمني أكثر أساليب التقارير البحثية شيوعاً، خاصة في عرض النتائج الكمية، ولكنه غير مناسب تماماً للبحث الكيفي – بل أنه من الممكن أن يؤدي إلى عدم الأمانة وإعطاء الانطباع بأن البحث قد اتبع تنظيماً دقيقاً للدراسات السابقة وبناء الفرضية وتصميم البحث وجمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج. إن عملية البحث الكيفي كما أشرنا أعلاه ليست بهذه الدرجة من التنظيم؛ فالدراسات السابقة مثلا مهمة، ولكن الباحث لن يتمكن من تحديد أوثقها صلة بالموضوع قيد الدراسة إلا في نهاية عملية البحث، بينما لا بد لعملية مراجعة الأدبيات ذات الصلة طيلة استمرار المشروع إذ أن البيانات الإثنوجرافية تطرح قضايا جديدة للتحليل طيلة استمرار المشروع. كذلك فأن تعاقب العمليات البحثية (فرضية، جمع بيانات، تحليل...) ليس قاطعاً أو خطياً، بل هو عملية مستمرة وجدلية ومتداخلة.

أما الأساليب الثلاثة الأخرى لكتابة التقرير – "الجدول الكرونولوجي"و "تضييق وتوسيع البؤرة" و "الفصل ما بين الرواية والتحليل" – فهي أقرب إلى طبيعة البحث الكيفي ولابد من اعتبارها جوانب مختلفة للعملية وليست "أنواعاً" قائمة بذاتها. وعلى الرغم من أن تنظيم التقرير النهائي في حد ذاته لا يحدد درجة الصدق إلا أنه يستطيع عرض عملية البحث بدرجة من الشفافية تمكن القارئ من تقديرها. ولابد من تنظيم التقرير النهائي بشكل يبين عملية التنقل ما بين التحليل الجزئي والتحليل الكلي الناتج عن دمج المنهجين الإثنوجرافي والاجتماعي النقدي – أي التعمق في إفادات المبحوثين مع التوسع لأخذ القضايا البنائية والتاريخية في الاعتبار.

ولا بد لنا أن نتساءل في نهاية الأمر حول مدى كفاءة أي من المناهج المستخدمة في البحث الكيفي في تعميم النتائج على نطاق أوسع. في البحث الكمي نجد أن مدى التعميم يحدد باستخدام أسلوب العينة العشوائية والاستدلال الإحصائي، وهي أساليب غريبة على البحث الكيفي، مما يزيد من صعوبة تعميم النتائج. إن الهدف المهم بالنسبة للباحث الكيفي هو الحصول على فهم متعمق للاتجاهات والمعتقدات والقيم وأنماط السلوك للمجتمع المدروس ، والتي تتشكل منها نظرتهم للكون من حولهم؛ والافتراض هنا أن هذه النظرة للكون مرهونة بذلك السياق الاجتماعي والتاريخي المحدد، مما يجعل من تعميمها أمراً محدوداً للغاية. أضف إلى ذلك أن البحث الاجتماعي الناقد يقوم على افتراض أن المجتمع في حالة مستمرة من التبدل، وأن عالمنا الاجتماعي وفهمنا لذلك العالم في حالة تغير وتبدل مستمرين، وهذا بدوره يسهم في محدودية إمكانية التعميم. وعلى الرغم من أن هذا النوع من البحث يثير العديد من التساؤلات حول الفرضيات الوضعية المتعلقة بقضية التعميم، إلا أن كليهما يسعيان في نهاية المطاف إلى التوصل إلى نتائج لا تقتصر على الأطر الآنية للدراسات التي تجرى، والاستفادة من تلك النتائج في إلقاء الضوء على قضايا أخرى.

خاتمة :

نال البحث الكيفي خلال السنوات القليلة الماضية درجة عالية من الاحترام في مجال البحث الاجتماعي، ولكن ذلك الاحترام جاء مشروطاً بتبني شروط المنهج الوضعي بالنسبة لاعتباري الصدق والثبات. وقد أدت تلك التسوية إلى تدمير الرابط ما بين الأساليب الإثنوجرافية لجمع البيانات وأصولها في الفكر الفينومينولوجي (الظاهراتي) وتجريد المنهج الكيفي من إمكانياته النقدية. فبدلا من أن يكون وسيلة للباحثين والمبحوثين للانتقال سوياً من الواقع التجريبي المعاش في الحياة اليومية إلى آفاق الفهم النقدي الأعمق للكون، تحول المنهج الكيفي إلى إحدى الوسائل الرقابية للمنهج الكمي وأصبح بمثابة قطعة سلاح أخرى تضمها ترسانته. وقد كان من عوامل هذا التحول ذلك الاعتقاد المزيف بأن المعايير الوضعية للصدق تضفي على نتائج البحث درجة من الأصالة تتضح بجلاء لطرف ثالث. وعلى أية حال فإن اختبارات الصدق القوية التي يتمتع بها البحث الكمي كالتعوين العشوائي والاستدلال الإحصائي ليست محصنة ضد انتهاكات الباحثين غير الأمناء. إن التقنيات التي تستخدم في تحري الصدق في البحث الاجتماعي تهدف في المقام الأول إلى توفير الوسيلة التي تحمي الباحث من الانخداع وتضمن وصوله إلى جوهر الأشياء بأقصى كفاءة ممكنة، ولا بد لقبولها بواسطة طرف ثالث من الثقة العالية في اجتهاد الباحث وأمانته. ولا يعني ذلك أن كل النتائج البحثية يتم قبولها على ضوء قيمتها الظاهرية، بل على الباحث حث الجمهور وإقناعه بصدق نتائجه. وفي الحقيقة فإن صدق بعض نتائج البحوث، كمية كانت أو كيفية، تعتمد في النهاية على مدى الثقة في نزاهة الباحث، على الأقل حتى ظهور ثمار تطبيق تلك النتائج على أرض الواقع.

إن محاولة استجلاب المعايير الكمية للصدق ومحاولة تطبيقها على البحوث القائمة على النهج الكيفي هي عملية غير مبررة علمياً، كما أنها لا تلائم طبيعة المعرفة التي يوفرها هذا المنهج. فالباحث الكيفي لا يسعى لتقديم مقاييس محايدة وممثلة لآراء مجتمع الدراسة بل يحاول تعميق فهمه للظاهرة الاجتماعية من خلال التحليل المتعمق والحساس لطبيعة وعي المتفاعلين في إطار تلك الظاهرة. وهو يقوم بقراءة الوثائق والمذكرات الميدانية بحثا عن إيحاءات ووسائل جديدة لفهم الموقف، وهي مهمة لا تصلح معها أساليب المنهج الوضعي التي إذا أقحمت قسرا ستجعل من البحث الكيفي وسيلة ضعيفة من وسائل البحث الكمي تمكن من جمع البيانات الحساسة وتفقد تلك الخصائص التي يتميز بها المنهج الكيفي. إذن لابد من إعادة النظر في قضايا العمق والصدق في البحث الكيفي ورفض المعايير الوضعية من أجل التبصر المتعمق في البحث النقدي الاجتماعي . من هذا المنظور فإن قضية الصدق يمكن تناولها على أساس التناول التأملي للعلاقة ما بين إفادات المبحوثين والتحليل البنائي والتاريخي الأوسع.

المراجـــع:

أولاً: المراجع العربية:

١- الزعبي، محمد احمد (١٩٩١م): علم الاجتماع والبلدان النامية: مساهمة نقدية في تحديد موضوع ومهام علم الاجتماع العام وعلم اجتماع البلدان النامية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

٢- الغبرا، شفيق ناظم (١٩٩٨م): "افتتاحية العدد". مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٦، العدد ٢، صيف ١٩٩٨م، ٦ —٨.

٣- زكريا، فؤاد (١٩٨٨م): "تعقيب ختامي عن الحلقة الدراسية الأولى حول مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية". في: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية: بحوث ألقيت في الحلقة الدراسية الأولى لكلية الآداب بجامعة الكويت. تحرير: جابر احمد عصفور. الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع. ص ص: ٣٢١- ٣٣٥.

٤- ستراوس، آنسليم، وكوربين، جوليت، (١٩٩٩م). أساسيات البحث الكيفي: أساليب وإجراءات النظرية المجذرة (ترجمة عبدالله حسين الخليفة)، الرياض: معهد الإدارة العامة.

٥- عبد المعطي، عبدالباسط محمد (١٩٩٥م). البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٧- قنصوة ، صلاح (١٩٨٠م). الموضوعية في العلوم الاجتماعية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٨- فهمي، ممدوح (١٩٨٣م) : "إشكالية التحيز والنسبية في البحوث العلمية والتقنية". ندوة مشكلة المنهج في العلوم الاجتماعية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

9 –Agar, M., (1986):Speaking of Ethnograpgy. Beverly Hills: Sage.

10-Allen, M. N., & Jenson, L. (1990). Hermeneutical Inquiry ; Meaning and Scope . Western Journal of Nursing Research, 12, (2), 241-253.

11- Blumer, H. (1969). Symbolic Interactionism. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

12- Colaizzi, P. (1978). "Psychological Research as the Phenomonologist Views It". In: R. Vale & M. King (Eds.), Existential-Phenomonological Alternatives for Psychology. New York: Oxford University Press. pp. 48-71.

13- Denzin, N.K. (1989). The Research Act: Theoretical Introduction to Sociological Methods. Englewood cliffs, NJ: Prentice Hall.

14- Glaser, B.G., & Strauss, A.L. (1967). The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research. New York: Aldine de Gruyter.

15- Kirk, j., & Miller, M., (1986): Reliability, Validity and Qualitative Research. Beverly Hills: Sage.

16–Downes, D., & Rock, P. (1982). Understanding Deviance: A Guide to the Sociology of Crime and Rule Breaking. Oxford: Oxford University Press.

17–Fielding, N. (1993). "Ethnography". In N. Gilbert (Ed.), Researching Social Life (pp. 154-171). London: Sage.

18–Füredi, F. (1990). "Introduction". In F. Jakubowski, Ideology and Superstructure in Historical Materialism (pp. vii-xxxi). London: Pluto.

19-Gilchrist, Valerie J. (1992) :"Key

paragraphs]. Forum Qualitative Sozialforschung / Forum: Qualitative Social Research [On-line Journal]

31- Le Compte, M.D., & Preissle, J. (1993). Ethnography and Qualitative Design in Educational Research. San Diego, CA: Academic Press.

32- Levi-Strauss, C. (1963) . Structural Anthropology. New York: Basic Books.

33- Lincoln, Y.S., & Guba, E.G. (1985). "Naturalistic inquiry". Beverly Hills, CA: Sage.

34- Lorenz, K. (1966). On Aggression. London: Methuen.

35- Maxwell, J. A. (1992). "Understanding and Validity in Qualitative Research". Harvard Educational Review, 62(3), 279-299.

36- Maxwell, J. A. (1996). "Qualitative Research Design". Newbury Park, CA: Sage.

37–Mays, N., & Pope, C. (1995). "Rigour and Qualitative Research". British Medical Journal, 311, 109-112.

38–Silverman, D. (1985). Qualitative Methodology and Sociology. Aldershot (Hants.) : Gower.

39- Singer, M. (1989). "The Coming of Age of Critical Medical Anthropology". Social Science and Medicine, 28, 1193-1203.

40–Stanley, L. (Ed.). (1990) . Feminist Praxis: Research, Theory and Epistemology in Feminist Sociology. London: Routledge.

41- Smith, J.K. (1984). "The Problem of Criteria for Judging Interpretive Inquiry". Educational Evaluation and Policy Analysis, 6, 379-391.

42- Tinbergen, N. (1951). The Study of Instinct. London: Oxford University Press.

43–Ward-Schofield, J. (1993). "Increasing the Generalisability of Qualitative Informant Interviews". In: Craptree, B. F. and Millar, W.L. (eds): Doing Qualitative Research. New York: Sage Publication, Inc. pp 70-89

20– Gorz, A. (1982). Farewell to the Working Class. London: Pluto Press.

21- Guba, E., (1981):"Criteria fo Assessing the Trustworthiness of Naturalistic Inquiries". ETC, 19, 75-41.

22- Gluckman, M., (1963). Essays on the Ritual of Social Rlations. Manchester: Manchester University Press.

23–Hammersley, M. (1992). What's Wrong with Ethnography? London: Routledge.

24–Hammersley, M., & Atkinson, P. (1983). Ethnography: Principles in Practice. London: Tavistock Publications.

25–Harvey, L. (1990). Critical social research. London: Unwin Hyman.

26–Ilyenkov, E. V., (1977). Dialectical Logic: Essays in its History and Theory (H. Campbell Creighton, Trans.). Moscow: Progress Publishers.

27–Jones, S. (1985). The Analysis of Depth Interviews. In R. Walker (Ed.), Applied Qualitative Research (pp. 56-70). Aldershot (Hants.): Gower.

28–Jorgensen, D. L. (1989). Participant Observation: A Methodology for Human Studies. London: Sage.

29- Kirk, J., & Miller, M.L. (1986). Reliability and Validity in Qualitative Research. Newbury Park, CA: Sage.

30- Kleining, G. & Witt, H. (2000, January). "The Qualitative Heuristic Approach: A Methodology for Discovery in Psychology and the Social Scienes. Rediscovering the method of introspection as an example" [19

Research". In M. Hammersley (Ed.), Social Research: Philosophy, Politics & Practice (pp. 200-225).London: Open University/ Sage.

44- White, L. (1959). The Evolution of Culture. New York: McGraw-Hill.

45- Zyzanski, S. J. et. al. (1992). "Qualitative Research: Perspectives in the Future". In: Craptree, B. F. and Millar, W.L. (eds) : Doing Qualitative Research. New York: Sage Publication, Inc. pp 231-248.